

الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها

(١٩١٨ - ١٩٣٩)

عمار الظالبي

على كثرة الدراسات والبحاث التي تناولت تاريخ القضية الفلسطينية وتطوراتها ، مع تعدد الكتابات التي انصرفت لدراسة هذا القطاع الجماهيري او ذلك من الشعب الفلسطيني ، وهذا الحزب او ذلك ، فان الطبقة العاملة العربية في فلسطين ، وتنظيماتها السياسية والنقابية ، لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي تاريخيا وتقييما . واكثر من ذلك فان تاريخ الطبقة العاملة وتطورها وتعايرها السياسية والاجتماعية والثقافية ، لم يكتب بعد . وما زال الفموض يكثف قطاعا جماهيريا اخذ تأثيره بالاتساع سياسيا واجتماعيا وعدديا وخاصة في العقد الرابع من هذا القرن وحتى كارثة ١٩٤٨ . وكانت « شؤون فلسطينية » قد نشرت في العدد الخامس (تشرين الثاني ١٩٧١) « ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة العربية في فلسطين في عهد الانتداب » وتشر هنا مقالا اخر يتناول ذات الموضوع من جوانب اخرى . بيد ان « شؤون فلسطينية » ما زالت تعتقد ان هذا الموضوع بحاجة الى مزيد من الدراسة والتأنيط التاريخية ، ولا يمكن لمقالة او اثنتين ان تقول الكلمة الاخيرة فيه . لذلك تدعو المقالة النقيبين الفلسطينيين الذين كانت لهم تجربة عملية في النقابات العربية في فلسطين مثل ١٩٤٨ ، والباحثين والكتاب العرب الى متابعة كتابة تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ومؤسستها واطرافها ، وتقديم الوثائق والشهادات المتصلة بهذا الموضوع في هذه الفترة او تلك .

شكلت فلسطين والشرق الاوسط عموما جزءا من عالم المستعمرات ، نظرا الى ان التخلف كان يترجم نفسه في مستوى الانتاجية المنخفضة ، بالقياس الى انتاجية البلدان الصناعية ، ولم يبلغ متوسط دخل الفرد في الشرق الاوسط في عام ١٩٣٩ اكثر من ربع او سابع متوسط الدخل بالنسبة الى الغرب . هذا الفارق يتجلى ايضا في تراوح الاجور ، فالهاجرون اليهود الغربيون يفرضون ويحصلون على اجور تتناسب مع مستوى الحياة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، اي على اجور مرتفعة جدا قياسا الى الاجور المدفوعة في المنطقة . ان العمال اليهود الذين ينافسون اليد العاملة المحلية الاكثر رخصا ، كانوا مضطرين الى مقاومة استخدام العمال العرب في فروع النشاط الاقتصادي اليهودي ، الامر الذي ادى الى تشكل اقتصاد يهودي مغلق ، ومن ثم بدون منافسة فعالة من الاقتصاد العربي القائم الى جانبه .

بسبب مركزية رؤوس الاموال والنسبة المرتفعة من العمال المختصين في القطاع الاقتصادي اليهودي ، فان « اليسوف » كانت تساهم في عام ١٩٤٤ بـ ٥٩٤٧٪ من الدخل القومي في البلاد ، رغم انها تمثل اقل من ثلث السكان ، ان حصة التجمعات السكانية اليهودية كانت اكثر ارتفاعا في غالبية القطاعات الاقتصادية ، وخاصة القطاعات